الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قســـــم : العلوم التجارية
تخصـــص : مالية و تجارة الدولية

مخطط مقرر المقياس

مسمى المقياس : إدارة الأعمال الدولية
الفصل الدراسي : السداسي الأول
المستوى الدراسي : السنـــة أولى ماستر مالية وتجارة دولية.
السنة الجامعية : 2021 / 2020

اسم أستاذ المادة : د. يحياوي عبد الحفيظ
القسم و التخصص : العلوم التجارية، تخصص التجارة الدولية.
البريد الإلكتروني : hafidhyahiaoui@yahoo.fr

<u>الهدف العام للمقرر:</u> يهدف المقرر إلى دراسة إدارة الأعمال الدولية والبحث في فهم ومعرفة الأعمال و المؤسسات والشركات الدولية والتي تعتبر من أهم السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

فيتعرض المنهج لدراسة مفاهيم إدارة الأعمال الدولية وإلى بيئتها ونظرياتها، فضلا عـن معرفـة الأعمـال الكونية واستراتيجيات الانتشار في الأسواق الدولية، كما يدرس التنظيم في الشـركات الدوليـة، إدارة المـوارد البشرية على المستوى الدولي، إضافة إلى الاطلاع على أهم الأعمال الالكترونية الدولية وتصنيفها.....الخ.

بعد استكمال المقرر يتوقع أن يكون الطالب قادر على اكتساب المهارات التالية:

- **التعرف على المفاهيم العامة لإدارة الأعمال الدولية.**
- **التفرقة بين التقنيات المختلفة للهياكل و المهام التنظيمية والوظيفية للمؤسسات والشركات الدولية(م ج).**
- **اكتساب محددات واستراتيجيات اختيار وتحليل الأسواق الدولية (الأعمال الكونية واستراتيجيات الانتشار).**
- **الإحاطة بالتقنيات اللازمة في ميدان الإدارة المالية الدولية من نواحي المصدر، الزمن، التكلفة.**
- **القدرة على المقارنة بين مختلف نماذج الإدارة الدولية من خلال الاتجاهات الحديثة للأعمال الدولية.**

تنويه:

عزيزي الطالب، إن هذه المذكرة لا تغني الطالب عن متابعة المحاضرات المقررة (التي قد تذكر نقاط أضافية أو توضح وتشرح أكثر) فهي ليست ملخص، إنما إعادة ترتيب لمحتوى المادة ليسهل فهمه و طباعته، لذا عليك تحضير المقياس بتمعن، بالاستعانة بهذه المذكرة، فهذه المذكرة عبارة عن تبسيط للمقياس وتشرح أهم النقاط المطلوب من الطالب فهمها من المنهج المقرر.

نسأل الله التوفيق والسداد
للمزيد يرجى المراسلة على البريد الالكتروني أعلاه

المحاضرة الأولى: ماهية وطبيعة إدارة الأعمال الدولية

أولا- المفاهيم الأساسية :

1-مفهوم الأعمال الدولية: يشير مصطلح الأعمال الدولية إلى أي نشاط استثماري أو تجاري لمنتج أو تاجر لسلعة أو خدمة يتعدى مداه و انتشاره الحدود الجغرافية لبلد ما، و تعرف الأعمال الدولية بأنها: "أي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أي شركة أعمال، عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر"، كذلك هيا:" الأنشطة التي تقوم بها الشركات الكبيرة التي تمتلك وحدات تشغيلية خارج بلدانها الأصلية (البلد الأم) .

وبالتالي فالأعمال الدولية: هي جميع المعاملات التي تتم بين الأفراد والشركات من دول مختلفة، وذلك سواء في شكل أنشطة تجارية أو استثمارات متنوعة، أو خدمات أو أي أعمال مهما كان نوعها، شريطة ان تمتاز بالديمومة، وأن يمكن التأثير عليها بمختلف الاشكال، وهو ما يشكل مجالا لإدارة الأعمال.

2- مفهوم إدارة الأعمال الدولية: يمكن في هذا المجال ذكر تعريفين:

أ- **التعريف الإداري:** إدارة الأعمال الدولية هي ممارسة وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة لخدمة وظائف المؤسسة أو الشركة من إنتاج وتسويق وتمويل وادارة الموارد البشرية، مع مراعاة الأبعاد البيئية الدولية، بهدف تحقيق الأهداف المنشودة والمسطرة من قبل المؤسسة.

ب- **التعريف الاقتصادي:** هي جميع المعاملات والمبادلات التجارية بين الأفراد والمؤسسات بهدف إجراء عمليات تجارية واستثمارات(سلع وخدمات) ، أي التعامل مع اقتصاد أكثر من دولة، وتتميز إدارة الأعمال الدولية من الجانب الاقتصادي عن غيرها من المبادلات التجارية بـ:

- الديمومة والاستمرارية (أي أنها ليست عابرة أو ظرفية)؛
- الانتشار الجغرافي خارج الحدود الوطنية للدولة (أي أنها استثمارات تشغيلية أو تجارية أو مالية تتم عبر حدود دولتين أو أكثر)؛
- تتم من خلال أشكال و أنواع مختلفة؛
- يتم من خلالها انتقال رؤوس الأموال، والتفاعل بين مختلف الشركات (شركة أجنبية وبلد مضيف، شركة أجنبية وشركة محلية، عدد من الشركات الأجنبية وبلد ما ...).

ثانيا- أنواع الأعمال الدولية:

يمكن للشركة أن تمارس أنواعا مختلفة من الأعمال الدولية، كما يمكنها أن تمارس أعمالها بصفة منفردة، أو بالمشاركة، أو بصورة جزئية مع جهة أخرى ومن هذه الأعمال الدولية نذكر:

1-التجارة الخارجية: وهي المبادلات التجارية التي تتم في شكل تصدير واستيراد:

أ-التصدير: هو نشاط بيع لسلع أو خدمات لمستهلك أجنبي من بلد آخر، ويتم التصدير بطريقتين:

- تصدير مباشر (الشركة الأم) ؛
- تصدير غير مباشر (عبر وكالة للتصدير، عقود التصدير): هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها احد الطرفين (الطرف الأصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي أو الصناعي، وفيها:
  - يتلقى الوكيل عمولة عن كل صفقة تتم.
  - الوكيل مجرد وسيط أو ممثل حيث تحتفظ الشركة بعلامته التجارية على السلع.
  - تحتفظ الشركة أيضا بملكية السلع إلى أن تكتمل المبادلة.

ب-الاستيراد: وهو شراء مستلزمات من موردين متواجدين في بلد أجنبي للاستعمال أو الاستهلاك.

2-الاستثمار الأجنبي المباشر: هو استراتيجية طويلة المدى تتمثل في شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها، أي امتلاك شيء ملموس ومحدد، يمكن المستثمر من إدارة الشركة المساهم فيها و التأثير بدرجة ما في استراتيجياتها، ومن اشكاله:

2-1-الاستثمارات المشتركة: بموجبها تقوم الشركة الدولية بتملك حصة مشاركة مع شركة دولية أخرى لتنفيذ مشروع في بلد ثالث؛ كما قد تدخل الشركة المتعددة الجنسيات (ش.م.ج) في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد أجنبي، و أمام إدارة هذه المشروعات المشتركة ثلاثة بدائل هي:

- الإدارة المشتركة؛
- الإدارة التي يهيمن عليها الشريك صاحب الحصة الأكبر؛
- الإدارة المستقلة التي يكون فيها للمشروع مديره العام المستقل عن أي من الشريكين.

2-2-الترخيص Licensing : هنا تقوم الشركة بالسماح لشركة أخرى في بلد أجنبي باستعمال تقنية معينة أو اسمها التجاري مقابل إتاوة تدفعها الشركة المحلية، و تستعمل عقود الترخيص

كأداة للدخول للأسواق الأجنبية(الشركات الصغيرة)التي تكون خبرتها في الأعمال الدولية و مواردها محدودة و لأنها منخفضة التكلفة و قليلة المخاطر، و هناك ثلاث أشكال للترخيص:

أ- **الترخيص الرئيسي:** و بموجبه تسمح الشركة الأجنبية لشركة أخرى في بلد أخر باستخدام تقنيتها، و التكنولوجيا التي تمتلكها، أو براءات اختراعها، أو اسمها و علاماتها التجارية، مقابل أجور عينية تدفعها الشركة الأجنبية **(Coca Cola, Sheraton, Hilton...)**

ب- **العقود الإدارية :** بموجبها تقوم شركة أجنبية بإدارة و تشغيل المشروع في بلد أخر مقابل اجر أو نصيب من الأرباح، و يقع ضمن مسؤولية الشركة الأجنبية تدريب الموظفين المحليين لتمكينهم من اكتساب الخبرة لإدارة المشروع في المستقبل.

ج- **حقوق الامتياز:** تمنح من خلاله الشركة الأجنبية لشركة في بلد أخر حق الامتياز في صنع أو بيع سلعها و خدماتها أو استعمال علامتها و اسمها التجاري مقابل أجر **McDonalds, (Pizza Hut..)**

2-3-عقود تسليم المفتاح: هنا تتعهد شركة أجنبية في تولي مسؤولية إنشاء و تشغيل المشروع حتى تسليمه جاهزا قابل للتشغيل إلى مالك المشروع (في البلد المضيف) مقابل أجر يتم الاتفاق عليه.

2-4-عقود التصنيع: هنا تعقد الشركة متعددة الجنسية اتفاقية مع شركة وطنية في الدولة المضيفة، يتم بمقتضاها قيام أحد الطرفين نيابة عن الطرف الثاني بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، وربما وضع علامة الشركة الأخرى عليها وشحنها إليها فهي إذن اتفاقيات إنتاج بالوكالة وتكون عادة طويلة الأجل .

3-الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يكون بشراء أوراق مالية في شكل أسهم أو سندات تصدرها مؤسسة أجنبية أخرى، يستهدف الربح ولا يمكن لصاحبه التأثير المباشر في مسار المؤسسة .

4-الشركات المتعددة الجنسيات: تختلف أنواع و أشكال الشركات التي تعمل دوليا حيث اختلفت مسمياتها(الشركات الدولية، الشركات عبر الوطنية، الشركات العالمية أو الهيئات التجارية الدولية)، إلا أن أكثر الأسماء استخداما هو مسمى الشركة المتعددة الجنسيات(ش.م.ج.)

و يميز المختصون عموما في إدارة الأعمال ما بين الأنواع الثلاثة التالية للشركات الدولية:

أ- الشركة الدولية: تكون قاعدة و محور أعمالها في موطنها الأم، وهي التي تمتلك أو تتحكم في أنشطة اقتصادية في أكثر من بلد، سواء من خلال استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، فهي بذلك:

- تمتلك طاقة إنتاجية في أكثر من بلد؛
- تدير طاقاتها و فروعها وفقا لإستراتيجية واحدة؛
- تشكل إطارا لنقل الأموال و الأفراد و السلع و الأفكار، سواء بين رئاستها و فروعها أو بينها و بين زبائنها و الشركات الأخرى.

ب- الشركة متعددة الجنسيات: و هي التي تتخذ أكثر من موطن لأعمالها؛

ج- الشركة العالمية: هي مرحلة متقدمة لا يكون للشركة موطن محدد من حيث التوجه و النظرة لأعمالها.

ثالثا-أشكال الاحتكارات والتكتلات في الأعمال الدولية:

الاحتكار هو تفاهم أو تكتل مجموعة من(ش.م.ج)، يتمركز تحت سيطرتها إنتاج أو تصريف الجزء الساحق من بضاعة أو تلك سعيا وراء الربح المطلق؛ و من أهم أشكال الاحتكارات لدينا:

أ- الكارتلات Cartel: وهو تكتل مجموعة من الشركات يتفق أصحابها على تقاسم أسواق التصريف ،وعلى أسعار البيع ويحددون كمية البضائع الواجب إنتاجها ،غير أن هذه المؤسسات تصنع وتبيع المنتجات بشكل مستقل .

ب- السنديكات Syndicates: تكتل يتكون من شركات أكبر وأكثر تطورا من الكارتل، فأعضاؤه الذين ينتجون بصورة مستقلة، لايحق لهم، وفق أحكام العضوية، بيع منتجاتهم أو شراء موادهم الأولية بأنفسهم، بل يولفون لذلك جهازا تجاريا مشتركا.

ج- التروستTrusts: وهو احتكار تصبح فيه ملكية جميع المؤسسات الأعضاء ملكية مشتركة ،ويتقاضى فيه المالكون السابقون(الذين أصبحوا مساهمين) الأرباح وفقا لنسبة أسهمهم.

د- الكونسورتيوم Consortium: وهو اتحاد يتكون من أكبر التروستات أو المؤسسات من مختلف الفروع الصناعية والبنوك والشركات التجارية وشركات النقل والتأمين على أساس تبعية مالية مشتركة إزاء كبرى الشركات متعددة الجنسيات.